المنتدى الاقتصادي الخليجي التركي

فندق Çırağan Palace Kempinski اسطنبول

١١ - ١٣ نوفمبر ٢٠٢٣ م

بدعم من

تنظيم

www.gcc-turkiye.net

مركـز الخليـج للأبحـاث
Gulf Research Center

جميع الحقوق محفوظة لمركز الخليج للأبحاث

المنظمون

مركز الخليج للأبحاث
Gulf Research Center

الرياض

الطابق 11 مبنى مؤسسة الملك فيصل – البرج الشمالي طريق الملك فهد الفرعي
العليا الرياض 12212
المملكة العربية السعودية
الهاتف: 5092 905 55 966+
البريد الإلكتروني: gccturkiye@grc.net

UİP-ICP
ULUSLARARASI İŞBİRLİĞİ PLATFORMU
INTERNATIONAL COOPERATION PLATFORM
İSTANBUL

اسطنبول

Akkavak Sokak Hacı Ömer
Apt. No:18 D:4 Teşvikiye,
34365 Şişli, İstanbul – TÜRKİYE
Tel: +90 212 219 09 12
Email: info@uipistanbul.org

المقدمة

في ظل أجواء التقارب السياسي التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، من المتوقع أن يُسهم المنتدى الاقتصادي الخليجي التركي، في تعزيز العلاقة الاستراتيجية والحيوية بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية تركيا. ومن الأهمية تقوية الروابط الإقليمية من خلال التنمية الاقتصادية، حيث تمثل دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا قوى إقليمية حيوية في منطقة الشرق الأوسط. حيث سيساهم المنتدى في تعزيز وتنويع الاستثمار بين دول المجلس وتركيا، ومناقشة التحديات التي تواجهه، وتكثيف التواصل بين القطاعين العام والخاص في دول المجلس وتركيا لبحث الفرص الاستثمارية وترجمتها إلى شراكات ملموسة في الـ(٨) مجالات وهي: التجارة، التمويل والاستثمار، الطاقة، الصناعة، البنية التحتية، النقل واللوجستيات، السياحة، الزراعة والغذاء. خصوصا وأن الجانبين يمتلكان أنظمة اقتصادية متكاملة، توفر أساسًا متينًا لتوسيع العلاقات الاستثمارية والتجارية. لذلك، هناك فرص كبيرة لشراكة بين الجانبين عبر القطاعات الاقتصادية المستهدفة.

كلمة رئيس مركز الخليج للأبحاث

د. عبدالعزيز بن عثمان بن صقر
رئيس مركز الخليج للأبحاث

في ضوء تصاعد حدة التوترات بين القوى العالمية العظمى، أصبحت قضية تدعيم العلاقات الإقليمية ذات أهمية متزايدة. على مدار التاريخ تشاركت دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا علاقات تجارية جيدة وحيوية، لذلك يسعى المنتدى الاقتصادي الخليجي التركي إلى استكشاف مزيد من الفرص من أجل توسيع نطاق هذه العلاقات. ومن خلال استعراض المنتدى للفرص والإمكانات المتاحة في سبيل تحقيق التنمية والمصالح الاقتصادية، سيُساعد ذلك على مزيد من التقارب بين الجانبين، وتدعيم القدرات على تحقيق التقدم والازدهار في ظل مشهد عالمي متقلب.

سيُركز المنتدى على استكشاف جوانب العلاقات الراهنة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية تركيا والفرص المتاحة لتوطيد التعاون الثنائي وتعزيز العلاقات بين الجانبين. ويهدف المنتدى إلى تسليط الضوء على الإنجازات التي تم تحقيقها في الفترة الأخيرة، إلى جانب المراحل التاريخية التي شكلت علامات فارقة من أجل تحديد نماذج استرشادية للمضي قدما في ظل وجود جيل متميز من رواد الأعمال والمسؤولين الحكوميين.

يعد المنتدى الاقتصادي الأول من نوعه بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، ولدينا إيمان راسخ بأن لقاء الجانبين أمر ضروري في سبيل تعزيز المصالح المشتركة. ومن خلال مشاركة العديد من المسؤولين وعدد كبير من أصحاب الأعمال الخليجيين ونظرائهم الأتراك لصياغة مجموعة شاملة من التوصيات بشأن السياسات العامة المتعلقة بالمشهد الاقتصادي، سيُوفر المنتدى بيئة مميزة من أجل تطوير علاقات مثمرة ووضع أساس صلب لشراكة استراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا. لذلك من دواعي سرورنا القيام بتنظيم هذا المنتدى الهام، ونأمل أن يحقق الأهداف المنشودة.

كلمة مؤسس منصة التعاون الدولي

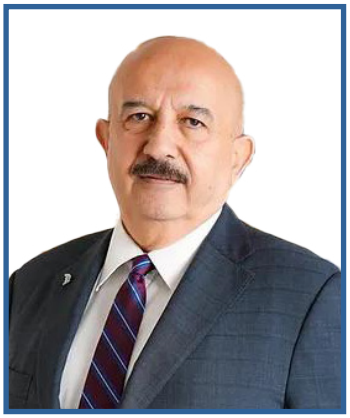

جنكيز أوزغنجيل
مؤسس منصة التعاون الدولي

بعد جمود استمر قرابة عقد من الزمان، حان الوقت كي تُعيد كافة الأطراف الإقليمية اكتشاف حقيقة أن دول هذه المنطقة تُشكل بالفطرة رابطة مشتركة، ومركزا للسلام والتعاون، وهو ما سيُمكنهم من النهوض سويا. من ثم، فإن إقامة فعاليات تخاطب مختلف الفئات داخل المجتمع الواحد وتتيح لهم إمكانية التفاعل مع بعضهم البعض، قد تكون الطريقة الأكثر ملائمة من أجل تهيئة مناخ يتسم بالود وتسود فيه المشاركات ذات المنفعة المتبادلة. في ضوء هذا السياق، نؤمن بأن مجتمع رجال الأعمال عادة هو من يتزعم جهود الجمع بين مختلف فئات المجتمع، ومساعدة كل منها على التعرف بشكل أفضل على الطرف الآخر، وإيجاد النوايا الحسنة التي من شأنها تمهيد الطريق أمام التعاون في المجال الاقتصادي، الذي سيمتد ليشمل شتى مناحي الحياة بنهاية المطاف.

على مدى فترات طويلة، حظيت تركيا ودول منطقة الخليج بعلاقات جيدة، وقد حان الوقت لتعزيز تلك الروابط. لذلك، نشعر بفخر عميق كوننا جزءا من الجهد المبذول في هذا الشأن والمساهمة في تمهيد الطريق بين الجانبين. كذلك سيُتيح المنتدى الاقتصادي فرصة لكلا الجانبين-التركي والخليجي- للتعرف عن إمكانات الطرف الآخر، واستكشاف المجالات الممكنة للتعاون المشترك لتحقيق المنفعة المتبادلة لكلا الجانبين.

لدينا إيمان أيضا بأن المنتدى سيُشكل بداية لتعاون أكثر شمولا بين الجانبين. ربما تحمل بدايته طابعا اقتصاديا، لكن بالتأكيد ستمتد قريبا لتشمل العديد من المجالات الأخرى. ونتطلع أن يشارك في المنتدى رجال الأعمال، والزعماء السياسيين، وقادة الفكر، بالإضافة إلى كبار المسؤولين الحكوميين، والخبراء الأكاديميين ، وذلك من أجل تكثيف التواصل لمناقشة العناصر الأساسية المكونة لخارطة طريق تُسهم في تعزيز شراكتنا . خاصة في ظل عالم اليوم الذي نختبر فيه حالة من الضبابية وعدم اليقين ، ونعاني من نظام عالمي غير مستقر ، و قيود متزايدة على التجارة العالمية، فضلا عن تصاعد التوترات بين القوى العظمى المتناحرة. من ثم، فإن تعزيز التعاون بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي والمنافع المترتبة على ذلك، لن يُسهم فقط في تدعيم الاستقرار بالمنطقة بل وتمكين الأطراف الاقليمية من التأثير على التطورات والمستجدات الجارية خارج المنطقة بشكل إيجابي. لذلك لا نستطيع الانتظار حتى يحين موعد انعقاد أول لقاء مشترك بين الجانبين التركي والخليجي، وأننا على ثقة تامة بأنه سيكون مثاليا وسيقدم نموذجا للعديد من اللقاءات المستقبلية. بهذه المناسبة، أوجّه الدعوة إلى جميع المهتمين بمجالات التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا لحضور المنتدى والانضمام إلينا في هذا المنتدى المهم.

كلمة الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

معالي الأستاذ جاسم البديوي
الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي

تتسم العلاقات بين دول مجلس التعاون والجمهورية التركية بالعمق والتطور والنمو في جميع المجالات لاسيما المجال الاقتصادي، فقد حرص أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية مع جمهورية تركيا، حيث تم توقيع الاتفاقية الإطارية للتعاون الاقتصادي بين دول المجلس وتركيا في ٣٠ مايو ٢٠٠٥م، ووفق آخر الإحصائيات قد تجاوز حجم التجارة البينية بين دول المجلس وجمهورية تركيا ٢٢ مليار دولار أمريكي.

إن دول مجلس التعاون وتركيا قوتان اقتصاديتان صاعدتان ولديهما مزايا تنافسية كبيرة، والشراكة الاقتصادية الخليجية التركية تتمتع بإمكانات كبيرة، وتعد شراكات القطاع الخاص وعلاقات الأعمال التجارية محركا أساسيا لتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الجانبين الممتدة لأكثر من ٩٠ عاما.

يأتي انعقاد المنتدى ليوفر فرصا اقتصادية قوية بين دول المجلس وجمهورية تركيا، ويسعى إلى تحقيق التكامل بين الجانبين والاستفادة من الإمكانيات الاستثمارية الكبرى لهما، وإتاحة الفرصة لاستكشاف أوجه التعاون الاستثماري النوعي في العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك.

يتناول المنتدى الخليجي – التركي الاقتصادي التركيز على الموضوعات الاقتصادية التي تهم الجانبين والفرص الاستثمارية المتاحة، كما يستهدف المنتدى عدد من المجالات الاقتصادية ذات العلاقة بالتجارة والطاقة والأمن الغذائي وغيرها من المجالات، وبمشاركة كبار المسؤولين من صناع القرار في دول المجلس والجمهورية التركية ورجال الأعمال، ونأمل أن يقدم هذا المنتدى آفاقا جديدة للتعاون الاقتصادي والاستثماري بين دول الخليج وجمهورية تركيا.

نأمل من هذا المنتدى أن يكون تتويجا للنقلة النوعية التي شهدتها العلاقات بين دول الخليج وتركيا السياسية والاقتصادية على مدار الفترة الماضية، وترسيخا للتقدم الذي تشهده العلاقات ولا سيما الجانب الاقتصادي وفرصة لتعزيز حجم التبادل التجاري في ظل هذه الظروف الاستثنائية التي يمر بها الاقتصاد الدولي، وتسويق الفرص الاستثمارية والتجارية المتوافرة في الجانبين، وتعزيز قنوات التواصل بين الخليجيين ونظرائهم الأتراك، وفتح آفاق جديدة للتعاون البناء والمثمر الذي يلبي المصالح المشتركة للجانبين.

وفي الختام، أتقدم بالشكر للقائمين على تنظيم المنتدى الخليجي – التركي الاقتصادي، وأسأل الله عز وجل أن يكلل الجهود لتحقيق ما يصبو إليه أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس وفخامة رئيس جمهورية تركيا.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ،،،

كلمة رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي

الأستاذ حسن بن معجب الحويزي
رئيس اتحاد غرف دول مجلس
التعاون الخليجي

ليس خافيا عمق العلاقة الاقتصادية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجمهورية تركيا، والتي أخذت في التشكل المؤسساتي منذ شهر يونيو ٢٠٠٤م حين وافق المجلس الوزاري لمجلس التعاون في دورته الحادية والتسعين على إبرام اتفاقية إطارية للتعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية تركيا. وكان أن تم التوقيع على هذه الاتفاقية بين الجانبين في مملكة البحرين يوم ٣٠ مايو ٢٠٠٥م، لتبدأ مرحلة جديدة من العلاقة المؤسسية الاقتصادية المتينة بين تركيا ومجلس التعاون الخليجي، حيث ارتفع حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول المجلس خلال الـ٢٠ عاما الأخيرة من ١,٦ مليار دولار إلى نحو ٢٢ مليار دولار.

أشير إلى أهمية تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين نظرا لأهميتهما من جانب، ولما يمتلكان من ثقل دولي من جانب آخر، حيث وفي الإطار الخليجي قد بلغ الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية في مجلس التعاون ١.٦٩ تريليون دولار أمريكي، و إجمالي الصادرات السلعية ٤٣٨.٥ مليار دولار أمريكي، و إجمالي الواردات السلعية للمجلس ٤٧٨ مليار دولار أمريكي وذلك عام ٢٠٢١م.

كما تصدر مجلس التعاون العديد من المؤشرات الإقليمية والعالمية وعلى وجه الخصوص المعنية بالمجالات الاقتصادية بفضل السياسة الحكيمة لأصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس – حفظهم الله، الذين وضعوا خططا تنموية استراتيجية طموحة.

وعليه فمن دواعي سرورنا في اتحاد الغرف الخليجية أن نشارك في «المنتدى الاقتصادي الخليجي التركي»، كما نتوجه بالدعوة لكل المختصين والشركات ورجال الأعمال المهتمين بالعلاقات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية تركيا للمشاركة في هذا المنتدى الاقتصادي لأهمية ما يطرحه من رؤى خليجية وتركية لمستقبل العلاقات الاقتصادية بين الجانبين بهدف تعزيزها، ولبحث الفرص الاستثمارية ولمناقشة التحديات التي تواجهها.

إتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي
Federation of GCC Chamber's
Secretary General's Office
مكتب الأمين العام
FGCC Chamber

إشارتنا: ع غ /192 التاريخ:2023/08/13م

تعميم على الاتحادات والغرف الأعضاء

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، ، ،

الموضوع: المنتدى الخليجي التركي الاقتصادي – اسطنبول، تركيا 11- 2023/11/13م

تهديكم الأمانة العامة لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي أطيب التحيات والتمنيات، وتود احاطتكم بأن مركز الخليج للأبحاث سينظم المنتدى الخليجي التركي الاقتصادي المقرر عقده في مدينة إسطنبول بجمهورية تركيا خلال الفترة 11 - 13 نوفمبر 2023م في فندق (Cirgan Palace Kempinski)، وذلك بالتعاون مع منصة التعاون الدولي (International Cooperation Platform – ICP)، وبدعم من الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية واتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي، وبمشاركة معالي الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي.

يهدف المنتدى إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول المجلس وجمهورية تركيا ورفع قيمة التبادل التجاري بين الجانبين، ويركز المنتدى على سبعة مجالات اقتصادية وهي: الزراعة والغذاء، البنية التحتية، النقل والأمور اللوجستية، السياحة، التمويل والاستثمار، الصناعة، الطاقة وغيرها من القطاعات الواعدة، ومن المتوقع مشاركة عدد كبير من أصحاب الأعمال الخليجيين ونظرائهم الاتراك وبدعم وتأييد من قبل أصحاب المعالي والسعادة وزراء التجارة بدول المجلس.

عليه، يسر الأمانة العامة للاتحاد دعوتكم للمشاركة في هذه الفعالية الهامة والتكرم بالتوجيه لمن يلزم للتعميم على منتسبي اتحادكم / غرفتكم الموقر/ة ذوي العلاقة للمشاركة بأعمال المنتدى.

ولمزيد من المعلومات والتسجيل، يرجى زيارة الموقع الالكتروني للفعالية: www. gcc-turkiye.net أو التواصل مع منسقة الفعالية الاستاذة/ حنان الغامدي على الجوال رقم: 966559055092+ - أو البريد الالكتروني: hannan@grc.net.

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير، ، ،

الأمين العام المكلف

باسم بن عبدالرحمن السيف

- نسخة مع التحية لمركز الخليج للأبحاث

مفاهيم المنتدى وأهدافه

يهدف «المنتدى الاقتصادي الخليجي-التركي » إلى تعزيز التعاون الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية تركيا ورفع قيمة التبادل التجاري بين الجانبين، ويستهدف مجالات التجارة، والاستثمار والتمويل، الطاقة، البنية التحتية، الصناعة، النقل والخدمات اللوجستية، السياحة، والزراعة والغذاء. ومن المتوقع مشاركة العديد من المسؤولين وعدد كبير من أصحاب الأعمال الخليجيين ونظرائهم الأتراك. ويحظى المنتدى بالدعم والتأييد من قبل أصحاب المعالي والسعادة وزراء التجارة بدول المجلس. وبحضور معالي الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الأستاذ/ جاسم محمد البديوي للتحدث في المنتدى. وتتضمن الأهداف الرئيسية للمنتدى ما يلي:

- استكشاف مختلف المحاور التي تُشكل العلاقات الاقتصادية الاستراتيجية بين دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية تركيا
- مناقشة مختلف التطورات والمستجدات المتعلقة بالقوانين والتشريعات لدى الجانبين في مجال الاستثمار
- إلقاء الضوء على الفرص الاستثمارية المتاحة لدى الجانبين، ومناقشة المزايا والمحفزات الاستثمارية التي يمنحها الجانبين.
- إتاحة فرص التواصل بين المسؤولين الحكوميين ورجال الأعمال وشركات ومؤسسات القطاع الخاص من دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا .
- التشجيع على تبادل التجارب والخبرات بين قطاعات الأعمال داخل دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا
- استكشاف سبل دمج وتحفيز المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- تدعيم العلاقات الاقتصادية والتنموية لتخدم كأساس لمناخ أكثر تعاونا يقود إلى علاقات سياسية أفضل.

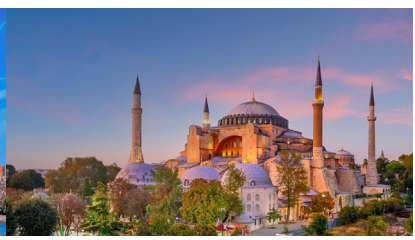

نظرة عامة على دول مجلس التعاون الخليجي وجمهورية تركيا

تنعم تركيا باقتصاد قوي على الصعيد الإقليمي، كما تحتل المرتبة الـ ١٩ من بين أكبر الاقتصادات على مستوى العالم، حيث بلغ إجمالي ناتجها المحلي نحو ٩٠٥ مليار دولار في ٢٠٢٢. فضلا عن مكانتها كدولة رائدة إقليميا في العديد من القطاعات، مستفيدة من قواها العاملة التي يبلُغ قوامها قرابة ٣٣ مليون نسمة. كما تتميز تركيا بموقعها الجغرافي الذي يجعلها بمثابة مركز بين أوروبا ومنطقة الخليج. من ناحية أخرى، وصل إجمالي الناتج المحلي لدول مجلس التعاون الخليجي ما يقارب ١,٧ ترليون دولار. وفي ضوء هذه المعطيات، تصبح الأنظمة الاقتصادية لدول المجلس وتركيا مُكملة لبعضها البعض بما يوفر أساسا صلبا لتوسيع نطاق العلاقات الاستثمارية والتجارية. ومؤخرا، أصبحت السياسة الخارجية لأنقرة أكثر انشغالا بالبحث عن أسواق جديدة للتصدير والسعي وراء جذب استثمارات أجنبية لمختلف قطاعات الاقتصاد التركي. في المقابل، تتمتع دول مجلس التعاون الخليجي باحتياطات كبيرة من النقد الأجنبي بما يوفر أساسا قويا لشراكة استثمارية بين الجانبين عبر مختلف القطاعات من أجل تأسيس ونقل المعرفة الصناعية والخبرات.

تعمل دول مجلس التعاون الخليجي من جانبها، على تعزيز استثماراتها الأجنبية. وهذا ما يؤكده الاهتمام المتزايد للشركات الخليجية بالمشاركة في الأسواق الخارجية، إلى جانب المنافع التي تدرها الاستثمارات الأجنبية المباشرة على هذه الكيانات. من ثم، فإن مثل هذه التبادلات الاستراتيجية داخل الأسواق الناشئة تضمن استفادة محققة سواء للدول المُستقبلة أو المستثمرين المحليين.

بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول مجلس التعاون داخل تركيا منذ عام ٢٠٢٢، نحو ١٥,٨ مليار دولار، في حين استحوذت دولة قطر على نصيب الأسد من إجمالي الاستثمارات الخليجية بنسبة بلغت ٦٢٪، تليها الإمارات بنسبة ٢١٪ ، ثم المملكة العربية السعودية في المرتبة الثالثة بنحو ١٦٪. ومن المحتمل أن تشهد هذه الأرقام ازديادا خلال الأعوام المقبلة عبر الاستثمار في قطاعات الطاقة، والدفاع، والبيع بالتجزئة، والنقل، إلى جانب القطاع المصرفي.

و نظرا لالتزام الجانب الخليجي تجاه التعاون مع تركيا خلال الأعوام المقبلة واحتمالات زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين، يشكل المنتدى الاقتصادي الخليجي التركي فرصة مثالية من أجل استكشاف المزيد من مجالات التعاون. وفي ظل مشهد جيوسياسي متقلب و علاقات متأزمة بين القوى العظمى، بات ضروريا العمل على تدعيم الروابط الإقليمية من خلال التنمية الاقتصادية. إذ تعد دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا قوى إقليمية حيوية في مختلف القطاعات.

موضوعات المؤتمر

١. التجارة والاستثمار

في الأعوام الأخيرة شهدت العلاقات التجارية بين تركيا ودول أعضاء مجلس التعاون الخليجي ازدهارًا ونمو. وفي عام ٢٠٢٠، بلغ إجمالي حجم التبادل التجاري بين تركيا ودول مجلس التعاون الخليجي ٢٢ مليار دولار. وتركز هذه التجارة في المقام الأول على مجالات: منتجات الطاقة والمنتجات الزراعية والمنتجات المصنعة. تعتبر تركيا موردًا رئيسيًا للمنتجات الزراعية لدول مجلس التعاون الخليجي، في حين تعد دول مجلس التعاون الخليجي مصدرًا مهمًا ورئيسيًا لإمدادات الطاقة التركية. كما يعمل الجانبان في الوقت الحالي بنشاط على تعزيز فرص الاستثمار والسياحة، فضلا عن تعزيز التعاون في مجالات العلوم والتكنولوجيا. يلعب قطاع التصنيع دورا مهمًا ومحوريًا في سالسة تدفق السلع والمنتجات بين المنطقتين. فقد اكتسب المصنعون الأتراكشهرة واسعة بفضل قدرتهم على المنافسة وجودتهم العالية للمنتجات التركية والتي ضمنت لها سوقًا داخل المنطقة الخليجية ، في المقابل تستفيد الشركات التركية من المنتجات البتروكيماوية ومواد البناء المنتجة في دول مجلس التعاون الخليجي. وقد أدت الجهود المتضافرة التي بذلتها دول مجلس التعاون الخليجي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ظهور فرص في قطاعات مثل العقارات، والاتصالات، والبنية التحتية للبيانات، والتقنية المالية، والطاقة النظيفة وغيرها من القطاعات الأخرى. وتوافر هذه الفرص، إلى جانب مزايا الاستثمار في هذه المنطقة الفرص الاستثمارية التي تدر فوائد ومكاسب مادية، والقوانين والتشريعات المنظمة للاستثمارات في دول المجلس ، فضلًا عن ارتباط العديد من العملات الخليجية المحلية بالدولار الأمريكي مما يعد وسيلة آمنة لحماية مصالحهم المالية مع تقليل المخاطر المرتبطة بالاستثمار. وبالمثل تعتبر تركيا وجهة جذابة للمستثمرين الدوليين، ويخدم قطاع الاستثمارات الأجنبية المباشرة كأحد الأدوات الأساسية في مسار تحول دفة الاقتصاد التركي صوب خدمات ذات قيمة مضافة أعلى. وبعد أن اعتمدت الحكومة التركية سلسلة من المبادرات التي شارك فيها أصحاب المصلحة من القطاعين العام والخاص، أصبحت مشاركة تركيا في سلاسل القيمة العالمية بارزة بشكل متزايد. وقد ساهم دور دول مجلس التعاون الخليجي كمصادر رئيسية للطاقة، إلى جانب دور تركيا كمورد رئيسي للأغذية، في تعزيز العلاقة التجارية ذات المنفعة المتبادلة.

٢. الصناعة والخدمات اللوجستية

تعمل الصناعات المتنوعة في جميع أنحاء العالم على تلبية متطلبات الاقتصاد العالمي المتنامي، والتوسع الحضري، والتحول الرقمي المتزايد بجانب تزايد عدد مستخدمي وسائل النقل. يبحث مزودو الخدمات في القطاعين الخاص والحكومي عن استراتيجيات وتقنيات مبتكرة لمساعدتهم على تقديم أفضل خدمة لعملائهم وذلك عبررفع مستوى الامن والسلامة و تحسين جودة السفر، وهو مايفرض أهمية الموازنة بين نمو الإيرادات وخفض التكاليف والكفاءة التشغيلية. تتميز تركيا بمكانتها كمركز أقليمي بارز في مجال التصنيع في منطقة الشرق الأوسط وموطنًا للعديد من هذه الصناعات. تنعم دول المنطقة الخليجية بثروات نفطية ويعتمد اقتصادها بشكل كبير على العائدات التي تدرها صناعة النفط والغاز، كما أنها تتمتع بمهارة عالية في تصنيع المواد الخام المدعومة. في الوقت الحاضر، تسعى دول الخليج وراء تنويع مصادر باعتبارها وسيلة للحماية من التداعيات السلبية لتراجع قطاع النفط والغاز وكذلك لتحقيق استقرار اقتصادي أفضل. يسعى الجانبان – التركي والخليجي- إلى إيجاد سبل لتعزيز قدرتهم التنافسية على الصعيد العالمي وضمان تحقيق التنمية الاقتصادية والتطورالتكنولوجي الذي بات يشكل ضرورة أساسية. وهم يفعلون ذلك من خلال الاستثمار النشط في الصناعات التي تعمل على تعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وفي ضوء المعرفة والخبرات التركية في مجال التصنيع إلى جانب الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية الراسخة داخل دول مجلس التعاون الخليجي مما يعد فرصة كبيرة للمنطقتين لتوحيد الجهود لإعادة التفكير بشكل أساسي في نماذج الأعمال وتقديم دعم أفضل للأهداف الوطنية الموضوعة لاقتصاد المنطقتين ويشمل ذلك التعاون في المجالات مثل: البيانات الضخمة والتحليلات، والتنقل حسب الطلب، وتقنية بلوك شين. سيتيح المنتدى الاقتصادي الخليجي التركي فرصًا في هذا المجال وسط مجموعة متميزة من الخبراء والمتخصصين والمسؤولين الحكوميين لأصحاب الرؤى من أجل تقديم فهم أفضل للقطاع.

٣. البنية التحتية

تمثل البنية التحتية عالية الجودة مكونا أساسيا في سبيل تحقيق نمو عادل ومستدام. مثلما تعتبر التنمية الصناعية عاملا محوريا في نجاح خطط تنويع اقتصادات منطقة الشرق الأوسط. وبرغم أن العديد من دول المنطقة عملت على تحسين بنيتها التحتية الحضرية، إلا أن أداء البنية التحتية الخاصة بوسائل النقل لا تزال في حاجة للاهتمام والصيانة المستمرة: بالأخص الموانئ، والطرق السريعة، والمطارات. وفي هذا السياق، أطلقت دول مجلس التعاون الخليجي العديد من المشروعات في محاولة لتلبية الطلب الحالي والمستقبلي، بما يُتيح العديد من الفرص الاستثمارية. كما تُشير أحدث التقديرات، إلى أن المنطقة لديها العديد من المشروعات التي لا تزال قيد التنفيذ بتكلفة تتجاوز ٣ تريليون دولار، ويغطي معظمها قطاعات؛ البناء، والطاقة، والنقل، وصناعة النفط والغاز. وتشير الدلائل أيضا إلى أن قطاع البنية التحتية لا يزال محتفظا بجاذبيته كفرصة استثمارية طويلة الأجل بالنسبة للمستثمرين من المؤسسات. ولكي تحتفظ دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا بموقعها في السباق الإقليمي والعالمي، ينبغي لها العمل على توسيع حدود الأصول القابلة للاستثمار.

ونظرا للزيادة السكانية المطردة التي أضافت مزيدا من الحاجة إلى عملية التوسع في المناطق الحضرية، بات ضروريا أن يعمل الجانبان الخليجي والتركي على تحسين جودة البنى التحتية الخاصة بـ كلا المنطقتين لتلبية المتطلبات الجديدة. وفي ضوء هذا، يعد المنتدى الاقتصادي الخليجي التركي منصة ملائمة لتبادل أفضل الممارسات واستكشاف المشروعات المتاحة والممكنة للشراكات بين القطاعين العام والخاص.

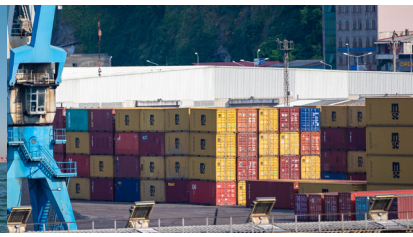

٤. الزراعة والصناعات الغذائية

خلفت أزمة الغذاء العالمية تأثيرا ملحوظا على منطقة الشرق الأوسط. وعلى الرغم من أن ٢٨٪ من سكان هذه المنطقة التي يُقدر تعدادها بنحو ٢٩٦ مليون نسمة، يعتمدون على قطاع الزراعة، لكنه لا يمثل سوى ١٣ ٪ فقط من الناتج المحلي الإجمالي لمنطقة الشرق الأوسط. ومع استمرار الحرب الدائرة في أوكرانيا، أدى ارتفاع أسعار مواد الغذاء، وتكاليف المعيشة الى تفاقم الأوضاع. لتتصدر قضية الأمن الغذائي المناقشات بشأن الأجندة الاستراتيجية القومية. ونجد أن قطاع الزراعة في تركيا حجز مكانا من بين العشرة الأوائل على مستوى العالم، مع تحقيق الصادرات الزراعية للبلاد زيادة بنسبة ١٧,٣ ٪ على أساس سنوي خلال الأشهر العشر الأولى من عام ٢٠٢٢، ليصل قيمتها إلى ٢٧ . ٥٣ مليار دولار- وذلك وفقا لبيانات رابطة المصدرين الأتراك. وسُتتيح الجلسات والحلقات النقاشية بالمنتدى الاقتصادي الخليجي التركي فرصة لإتاحة فهم أفضل لكيفية تطوير شراكة متبادلة المنفعة بين الجانبين. من الأهمية بمكان أيضا، أن يتم استكشاف سبل تنويع إمدادات الغذاء الخليجية وحمايتها بشكل أفضل، سواء من خلال نقل الخبرات التركية في قطاع الزراعة أو عبر تطوير شراكة ثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا.

٥. الرياضة

للرياضة تأثير كبير على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا. تستثمر هذه الدول بشكل كبير في تطوير البنية التحتية الرياضية ذات المستوى العالمي بالإضافة إلى استضافة الأحداث الرياضية، مما يساهم في تحقيق الإيرادات ويخلق فرص العمل، كما شاهدنا في الأحداث التي تم اقامتها مثل كأس العالم لكرة القدم ٢٠٢٢ في قطر وسباق الجائزة الكبرى في المملكة العربية السعودية.

ومن المتوقع أن تجذب الفعاليات الرياضية القادمة مثل جائزة البحرين الكبرى، وبطولة قطر المفتوحة للتنس، وجائزة أبو ظبي الكبرى، العديد من الزوار من مختلف دول العالم، مما يدر إيرادات لصناعات الضيافة وتجارة التجزئة والنقل. وقد أدى تطوير المرافق الرياضية في دول مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة في الأعمال التجارية ذات الصلة بالرياضة، مما ساهم بشكل إيجابي في التنويع الاقتصادي. كما تجتذب الأحداث الرياضية الكبرى اهتمام وسائل الإعلام الدولية، مما يعزز مكانة المنطقة ويجذب الاستثمار الأجنبي.

بالمقابل لقد أدركت تركيا الإمكانات الاقتصادية للرياضة وقامت باستثمارات كبيرة في البنية التحتية الرياضية، واستضافت أحداثًا كبرى مثل كأس العالم لكرة السلة، والبطولة الأوروبية لألعاب القوى، وبطولة العالم للجائزة الكبرى للفورمولا واحد، مما أدى تركيز الحكومة التركية على السياحة الرياضية إلى تعزيز الاقتصاد. ومع استمرار الاستثمار في الرياضة، فمن المتوقع أن تستمر التأثيرات الإيجابية على الاقتصاد والنمو في المستقبل.

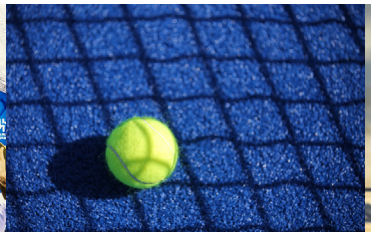

المشاركون في المنتدى الاقتصادي الخليجي التركي

المسؤولون الحكوميون الذين تتعلق طبيعة عملهم بالشأن الخليجي والتركي.

رجال الأعمال و ممثلي الشركات ممن يطمحون للاستفادة من الفرص الاستثمارية المتنامية بدول مجلس التعاون الخليجي وتركيا. حيث يقدم المنتدى فهما أكثر شمولا للفرص والتحديات في كلا الجانبين، وبالتالي زيادة الشراكات والمساعي التجارية بين الجانبين في المستقبل.

المتخصصون المهتمون باكتساب معرفية نوعية والتعرف والالتقاء بمسؤولين حكوميين رفيعي المستوى وممثلين عن الشركات من الجانبين.

أعضاء المنظمات الدولية والدبلوماسيون الراغبون في تقوية شبكة علاقاتهم المحلية والدولية، والمزيد من الاطلاع على العلاقات بين دول مجلس التعاون الخليجي وتركيا، واكتساب فهم أفضل للقضايا السياسية والاقتصادية الحالية التي تؤثر على كلا المنطقتين.

نبذة عن مركز الخليج للأبحاث

مركز الخليج للأبحاث، مؤسسة بحثية مستقلة، شعاره (المعرفة للجميع)، وأولوياته خدمة قضايا وأهداف شعوب ودول منطقة الخليج. تأسس المركز في يوليو عام ٢٠٠٠م، ومقره الرئيسي في مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كلاً من مدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية، جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا.

ويلتزم المركز منذ تأسيسه بالمساهمة الفاعلة في قضايا منطقة الخليج، من خلال كل أنشطته التي تشمل: إجراء بحوث ودراسات، وتنظيم مؤتمرات ومنتديات ورش عمل، النشر الإعلامي حول قضايا الأمن، والسياسة، والاقتصاد، والشؤون العسكرية، والتعليم والبيئة، والإعلام وغيرها. كما قام المركز بترجمة ونشر العديد من الكتب والمعاجم والقواميس المتخصصة في السياسة والأمن والاقتصاد والعلاقات الدولية والفكر الاستراتيجي، والبيئة، والإعلام، والتوازن الإقليمي والدولي... إلخ.

حافظ مركز الخليج للأبحاث للعام الثانية عشر على التوالي على وجوده ضمن أبرز مؤسسات الفكر والرأي ومنظمات المجتمع المدني على مستوى العالم، وكواحد من أكبر مؤسسات الفكر والرأي على مستوى منطقة الشرق الأوسط من بين ١١,١٧٥ من جميع قارات العالم، وذلك طبقًا لما أعلنه برنامج العلاقات الدولية في جامعة بنسلفانيا، ضمن التصنيف السنوي الذي يقوم به البرنامج لمؤسسات الفكر في العالم، وبالإضافة إلى ذلك فإن مركز الخليج للأبحاث جاء ضمن هذا التصنيف وأحد من أبرز مؤسسات الفكر والرأي المهتمة بالشؤون السياسية الخارجية والشؤون الدولية، ومن بين أفضل مؤسسات الفكر والرأي ضمن تصنيف التعاون المؤسسي.

نبذة منصة التعاون الدولي ICP

تأسست منصة التعاون الدولي في عام ٢٠٠٩ على يد رئيسها جنكيز أوزغنكيل من أجل تنظيم قمة البوسفور التي لاقت نجاحا كبيرا بمدينة إسطنبول التركية. وتهدف المنصة إلى تسهيل سبل الحوار المفتوح بين قادة الرأي من أجل مواجهة التحديات العالمية في مجال الأعمال، والسياسة، والثقافة. بالإضافة إلى الجمع بين القادة، والأكاديميين، وصناع القرار، من أجل التعاون، واستلهام الأفكار، وبناء العلاقات. وذلك بهدف إحداث تأثير إيجابي عبر المؤسسات العامة والخاصة. يعتبر منصة التعاون الدولي برنامجا مستقلا لا تربطه أية صلة مع مجموعات المصالح الخاصة أو الأفراد ويهدف إلى المساءلة لضمان تطبيق مبادئ الحكم الرشيد.

المنظمون

مركز الخليج للأبحاث
Gulf Research Center

الرياض

الطابق 11 مبنى مؤسسة الملك فيصل –
البرج الشمالي طريق الملك فهد الفرعي
العليا الرياض 12212
المملكة العربية السعودية
الهاتف: 5092 905 55 966+
البريد الإلكتروني: gccturkiye@grc.net

UİP-ICP
ULUSLARARASI İŞBİRLİĞİ PLATFORMU
INTERNATIONAL COOPERATION PLATFORM
İSTANBUL

اسطنبول

Akkavak Sokak Hacı Ömer
Apt. No:18 D:4 Teşvikiye,
34365 Şişli, İstanbul – TÜRKİYE
Tel: +90 212 219 09 12
Email: info@uipistanbul.org

Visit our website

To register

Gulf Research Center
Knowledge for All

UİP-ICP
ULUSLARARASI İŞBİRLİĞİ PLATFORMU
INTERNATIONAL COOPERATION PLATFORM
İSTANBUL

Organized by

FGCC Chambers

Supported by

www.gcc-turkiye.net